قياس اثر الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة في بعض بلدان شرق الاوسط المختارة للمدة (2010-2020)

ID No.931

(PP 1 – 19)

https://doi.org/10.21271/zjhs.27.6.1

ماريه حمد عزيز
قسم الاقتصاد،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة صلاح الدين-أربيل
maria.aziz@su.edu.krd

توانا فاضل صالح
قسم الاقتصاد،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة صلاح الدين-أربيل
twana.salih@su.edu.krd

الاستلام : 2023/02/05

القــبول : 2023/05/02

النـــــشر : 2023/12/15

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر الانفتاح الاقتصادي لبعض بلدان الشرق الاوسط على معدلات البطالة فيها ، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نماذج بانيل الساكن التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية و بيانات المقاطع العرضية خلال الفترة 2010-2020 ، على عينة تتكون من ست دول مختارة من منطقة الشرق الاوسط وهي : العراق ، تركيا ، الأردن، وايران ، ارمينيا و لبنان. وقد أظهرت النتائج التي تم التوصل اليها بأن هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين الانفتاح الاقتصادي والبطالة من جهة، والانفتاح للتجارة العالمية له تأثير معنوي سالب ضعيف على معدل البطالة ممثلا بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و بالتالي يمكن القول أن الانفتاح التجاري لم يكن محددا رئيسيا للبطالة في منطقة الشرق الاوسط.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح الاقتصادي . معدلات البطالة . شرق الاوسط . الاستثمار الاجنبي المباشر

1.مقدمة

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية, اذ تعتبر التجارة الخارجية احدى الركائز الاساسية في النهوض باقتصاديات هذه الدول، فهي تساهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها, ويتمثل ذلك في اهتمامها بتحرير الاسواق و زيادة الانفتاح التجاري.

فالانفتاح التجاري طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والدول النامية, وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب دول العالم إليها, وما يترتب عليها من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول, وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات.

حيث تشير بعض الدراسات بان تحرر التجارة لها اثر على تخفيف البطالة في مدى القصير حيث تؤدي الى اعادة توزيع معدل دوران الوظائف من الانكماش الى التوسع . في حين تشير بعض الدراسات التطبيقية الى ان هذه التعديلات تثير بطالة احتكاكية مؤقتة على المستوى الاجمالي. اما تأثير تحرير التجارة على معدل البطالة في الامد الطويل فهي غير واضحة (Trefler,2005,874)

أهمية الدراسة:

تأتي اهمية الدراسة من حداثة موضوع الانفتاح نسبيا في منطقة شرق الاوسط وتباين الآراء حول تأثيراتها الاقتصادية والسياسية في عدة جوانب منها البطالة والفقر ومعدلات النمو الاقتصادي .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث فيما اذا كان هناك علاقة احصائية معنوية لمتغير الانفتاح الاقتصادي لبعض البلدان الشرق الاوسط المختارة على معدلات البطالة فيها و كيف تأثرت معدلات البطالة نتيجة لتغيرات الحاصلة في متغيرات المستقلة ومن اهمها درجة الانفتاح الاقتصادي ؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة بان هناك تاثيراً عكسيا لانفتاح التجاري على معدلات البطالة في بلدان الستة المختارة في منطقة الشرق الاوسط .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الانفتاح التجاري, والتعرف على سلبيات وإيجابيات هذا المفهوم, وبيان أهم تأثيراته على معدلات البطالة في بلدان الستة المختارة في منطقة الشرق الاوسط, وكذلك قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري و بعض المتغيرات الكلية الرئيسية و معدلات البطالة في بلدان الشرق الاوسط وذلك للتحقق من مدى صحة الفرضية من عدمها, وذلك بهدف تقديم محاولة لتوجيه صانعي القرارات والسياسات الاقتصادية.

نطاق الدراسة:

تطبق الدراسة على بعض الدول الشرق الأوسط المختارة (العراق ، تركيا ، لبنان ، الاردن ، ارمينيا و ايران) وهي تغطي الفترة (2010-2020) وفقاً لما يتوافر من بيانات.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي في الجانب النظري, وهي تقوم بتوضيح المفاهيم الخاصة بالمتغيرات لتوضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري و المتغيرات الكلية الاخرى من جهة و معدلات البطالة في تلك البلدان الستة المختارة من جهة اخرى. اما الجانب التطبيقي للدراسة فقد اعتمدت الاسلوب القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين المتغيرات والمعلمات الخاصة بها

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة أولاً الى الدراسات السابقة والإطار النظري, ويتضمن الإطار النظري نبذة عن نشأة وتطور الانفتاح التجاري ومفهومه, وايجابيات وسلبيات هذا المفهوم, وعلاقته بالبطالة, البطالة ومفهومها,.وثانياً الإطار التطبيقي ويتضمن النموذج القياسي ثم النتائج والتوصيات

1.2. الجانب النظري للبحث:

1.1 يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد، والذي ظهر في اوائل السبعينات من القرن الماضي ، وعلى الرغم من حداثته إلا أنه من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ومن جهة اخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، وذلك بسبب أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة له (الشهري ومحمد،6،2021). حيث يكتسب مفهوم الانفتاح على العالم اهمية كبرى في العلاقات الدولية فلا يمكن لدولة اليوم ان تنغلق او تعيش بمعزل عن دول العالم لا سيما في ما يخص الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالعلاقة الجدلية بين مفهوم السياسة ولعبة المصالح وتحديدا في ظل اجواء العولمة والتكتلات الدولية والاقليمية, التي ربطت النشاطات الاقتصادية العالمية من خلال ألغاء الحواجز بين تلك الدول، مما اسهم في وصولها الى الشعوب والحكومات ولتفرض نفسها على واقع العلاقات الدولية (علي،2012،2).

وقد تعددت الآراء حول مدى استفادة البلدان من تحرير التجارة الخارجية، وتضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري وبين مؤيد ومعارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الاخيرة نحو الانفتاح التجاري ، وحظيت من مفكري الاقتصاد ، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود عالقة هذه السياسة اقبالا كبيرا إيجابية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، وهناك من يقول العكس ، اي العالقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وحسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد (خالد وهجيرة،33،2017). كما ان نسبة مؤشر الانفتاح التجاري تختلف من بلد الى آخرحسب اقتصاد ذلك البلد، فهناك بلدان تكون صادراتها أحادية الجانب مثل البلدان النفطية، اذ تعتمد صادراتها بشكل كبير على تصدير النفط فان نسبة الانفتاح لهذه البلدان تكون عالية بسبب عدم تنوع في الصادرات وزيادة حجم الاستيرادات من البلدان الاخرى بشكل كبير لسد الحاجة المحلية، اما البلدان التي تكون صادراتها متنوعة مثل البلدان الصناعية اي ليست احادية الجانب فأن نسبة الانفتاح التجاري لأغلب هذه البلدان لا تكون كبيرة بسبب مصادر إيراداتها المتنوعة, بأعتبار ان اغلب صناعاتها محلية وتسد حاجة الطلب المحلي، وان الانفتاح التجاري

تستفاد منه البلدان المتقدمة من اجل تصدير سلع لديها الى البلدان النامية التي اتجهت نحو سياسة الانفتاح التجاري(عيسى و اسماعيل،3،2018).

تعريف الانفتاح التجاري:

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وأتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والتحكم فيها، بالأضافة الى تحويل القيود الكمية الى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الاخيرة(حورية ومريم،45،2014). وعرف ايضا بأنه سياسة اقتصادية تستهدف في تنمية المجتمع عن طريق اطلاق طاقاته الانتاجية والهدف منه التنمية(الجبوري،3،2019). اما التعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية (يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والتحكم فيها، بالإضافة الى تحويل القيود الكمية الى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الاخيرة(مراد،37،2013). وقد عرفه محمد رضا علي في كتابه التخطيط الاقتصادي فيعني تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الاجنبي والاستثمارات الخارجية والاجور والضرائب . ويعرف ايضا بأنه إطلاق حرية الملكية الخاصة بعد ان كانت مقيدة، إطلاق حرية راس المال في النمو كان محليا او اجنبيا ومن ثم إطلاق حرية قوانين الرأسمالية من العمل وبخاصة قوانين تركز وتمركز الثروة(صباح،151،2020).

اهمية الانفتاح التجاري:

تتجلى اهمية التجارة الخارجية في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين ان تحرير التجارة تؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، بأعتبار ان النمو الاقتصادي هدف تسعى اليه التنمية الاقتصادية. وتمثل استراتيجية اقتصادية وسياسية كما انها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق اغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ اهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الاجنبية، كما تمكن كل دولة من ان تستفيد من مزايا الدول الاخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعاً ، وينتج عنها ايضا ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما ان التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو ان يرتفع مستوى الدخل القومي(علي وزكريا،6،2019). حيث يؤدي الانفتاح التجاري الى تعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال توفير فرص الحصول على السلع والخدمات وتحقيق الكفاءة في تخصيص المادي وتحسين مستويات الانتاجية الكلية لليد العاملة من خلال نشر التكنولوجيا والمعرفة وتشخيع المنافسة في الاسواق المحلية او الدولية والتي تؤدي الى اقتناء التكنولوجيا وتطوير منتجات جديدة وبالتالي زيادة الانتاجية، كما ان تحرير التجارة يشجع التخصص في القطاعات التي لديها وفورات الحجم والتي تسهم في تحسين الكفاءة والانتاجية على المدى الطويل(عبدالإله وفيصل،94،2020).

فالانفتاح الاقتصادي يعد عاملاً مهماً في تحسين وتوزيع عناصر الانتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد من كمية الانتاج وكفاءته كما يسهم في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الانتاج لأن توسيع السوق من خلال التجارة لا بد ان يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج وبالتالي سوف يكون له مردوداً ايجابياً على النمو ورفاه البشر(عودة،55،2016). وعلى الرغم من ذلك هناك دراسات اخرى جادلت بأن الزيادة في الانفتاح التجاري قد تكون ضارة بالنمو الاقتصادي في البلدان التي تتخصص في انتاج منتجات منخفضة الجودة وكذلك من خلال زيادة التضخم وخفض اسعار الصرف، ومن جهة اخرى تؤدي زيادة الانفتاح التجاري الى زيادة التباين في توزيع الدخل بين البلدان، ولعل زيادة معدلات الفوارق الاقتصادية في العالم اكبر دليل على ذلك. فمن جهة تفيد عملية الانفتاح الدول الغنية اكثر من الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل، ومن جهة اخرى لا تقاسم منافع النمو الاقتصادي المحقق من جراء سياسة الانفتاح بشكل عادل بين الفئات الاجتماعية، مما يؤدي الى زيادة حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والفقر(عبدالإله وفيصل،96،2020).

اهداف الانفتاح التجاري :

هناك مجموعة من الاهداف التي يسعى أي بلد الى تحقيقها من خلال سياسة الانفتاح التجاري ومنها (الشعيبي،47،2004):-

1 – إزالة القيود الكمركية، مما يؤدي الى زيادة التبادل التجاري الدولي.
2 – زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المختلفة، ولا سيما البلدان النامية.
3 – الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية، فضلا عن تنشيط الطلب العالمي.
4 – زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة وتحرير تجارة البلدان النامية.
5 – بذل المزيد من الجهود لضمان حصول البلدان النامية على نصيبها من النمو في التجارة الدولية.

الاسباب الداعية لسياسة الانفتاح التجاري:

تعود الاسباب الداعية الى قيام التجارة الخارجية بين البلدان الى جذور المشكلة الاقتصادية، او ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها أن اي دولة مهما بلغت مستويات التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ومهما يكون ميل اي دولة الى تحقيق هذه الاكتفائية فإنها لا تستطيع ان تعيش في عزلة عن الدول الاخرى، ومن هنا تبدو أهمية سياسة الانفتاح التجاري التي تؤدي الى تخصص وتقسيم العمل الدوليين ارتباطاً وثيقاً بالأسباب المؤدية الى قيام التجارة الخارجية(عبدالعزيز،4،2011). وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة تعني دفع التكامل العالمي خاصة فيما بين الدول النامية ، لان التحرير التجاري يحقق لها الابعاد التالية (عبدالمجيد والطائي،3،2018) :-

1 – إن الانفتاح التجاري لطالما كان الوسيلة الاولى لتحقيق منافع الاقتصاد العالمي الجديد، فالدول تستفيد وتكسب موارد اقتصادية هامة عندما تصل صادراتها الى الأسواق الدولية، وبالتالي حصولها على التكنولوجيا الحديثة وتحسين تنافسيتها.
2 – إن الانفتاح التجاري يتيح بصورة مستمرة نقل مقارنة أنشطة التبضع من البلدان الصناعية الى البلدان النامية، وهذا يحقق فرصة ربح لتوسيع تجارة السلع و الخدمات.
3 – إن الانفتاح التجاري و الانظمام الى منظمة التجارة العالمية يعني الحفاظ على المكاسب التي تحققت في الماضي وتتحقق من خلال تحرير التجارة المتعددة الأطراف.
4 – إن الانفتاح التجاري لا تقتصر مزاياه على المنافع التي تجنيها الدولة من خلال المكاسب والتخصص فحسب، بل يعتبر حافزا مهما لإرساء قواعد الحكم الرشيد وتطبيق أنظمة التسيير الجيدة، ويشجع السياسيين على فتح اقتصاداتهم على المنافسة الأجنبية، لأن الانفتاح التجاري يعظم ثروات السياسيين بالدرجة الاولى.

الآثار الايجابية والسلبية للانفتاح التجاري:

1 – الآثار الايجابية للانفتاح التجاري : يوجد العديد من الايجابيات للانفتاح التجاري والتي تستفيد منها اقتصاديات الدول، واهمها الاستفادة من تخفيض التعريفة الجمركية، وإزالة القيود غير الجمركية، مما يؤدي الى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات، ومنها زيادة حجم الاسواق العالمية من خلال احداث تغيرات عديدة في البلدان المتقدمة، وتناقص قوة البنوك المركزية في الرقابة على قيمة العملات في البلدان النامية، وتقليص السياسات النقدية والسياسات المالية للحكومة(الشهري و محمد،7،2021).
2- الآثار السلبية للانفتاح التجاري: قد يترتب على تحرير تجارة السلع والخدمات زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي الى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة في تلك القطاعات الاقتصادية، وما يتبعه من قيود اجتماعية واقتصادية. وبحجة احترام معايير الجودة والصحة، فإن الدول المتقدمة من المرجح ان تلجأ الى فرض حماية اسواقها من الواردات الدول النامية(سردار وآخرون،9،2021).

مفهوم البطالة :

تعددت تعاريف البطالة واشكالها الا انه هناك إجماع على انها كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى(صباح،149،2020). وهذا يعني ان البطالة بالمفهوم الاقتصادي يقصد بها التوقف عن العمل او عدم توفر العمل الشخصي القادر عليه وراغب فيه وقد تكون بطالة حقيقية او بطالة مقنعة وغيرها، فالبطالة عموما تعني الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الاجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة وبهذا فأن مفهوم البطالة بشكل عام يعني تعطيل جزء من القوة العمل الكلية اي العرض الكلي للعمل وذلك بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لأستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محددة يعود بعدها العاطل عن العمل الى العمل

وعلى هذا الاساس يمكن تحديد مفهوم البطالة بأنها زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي عليه اي تعطيل الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه نتيجة اسباب متعددة (جودة وعيسى،65،2010). ويمكن تعريفها ايضاً بأنها التوقف الاجباري لجزء من القوة الاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الاطفال والعجزة وكبار السن(باشا ودحماني،33،2013). فتعتبر البطالة هدرا في اهم مورد من موارد الانتاج الا وهو مورد العمل، وتعطل جزء من افراد القوة العاملة يحرم المجتمع من الاستفادة منهم ويضعف فرصة زيادة الناتج المحلي، وتحسن مستوى الدخل القومي .

اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية:

1 – اثر الانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلي الاجمالي:

من المعلوم ان تأثير الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي هو تأثير ايجابي، فالانفتاح التجاري على الاستيرادات يؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الانتاج الضرورية والاستفادة من آثار التكنولوجيا نتيجة تحرير التجارة وزيادة التبادل الامر الذي يؤدي الى تحفيز الانتاج الوطني عن طريق تحفيز المنتجين المحلين على المنافسة من المنتجات الاجنبية سواء في الاسواق المحلية او الاسواق الاجنبية هذا من جهة، ومن جهة اخرى فقد اشارت العديد من الدراسات الى ان تنمية الصادرات تسهم في زيادة الناتج الكلي من خلال وسيلتين، الاولى ان قطاع الصادرات يولد آثار خارجية ايجابية بالنسبة للقطاعات الاخرى غير المصدرة، اما الوسيلة الثانية فتمثل بزيادة الناتج من خلال زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج، ايضا هناك دراسة للبنك الدولي (1987) اجريت على عدد من الدول النامية اكدت على ان الانفتاح التجاري يؤدي الى نمو الصادرات والناتج المحلي الاجمالي(عبدالمجيد والطائي،117،2018).

2 - اثر الانفتاح التجاري على البطالة:

ان تحرير التجارة والتوجه نحو الانفتاح التجاري هما اللذان يحددان الى اي مدى يمكن لهذه السياسة ان توسع من فرص العمل، كما اشارت بعض الدراسات انه يمكن لهذه السياسة ان تخلق فرص العمل جديدة وخير مثال على ذلك تلك الاستراتيجيات الانمائية لبلدان شرق اسيا حيث تم التركيز في هذه السياسات على الانشطة القائمة اصلا على كثافة اليد العاملة، بحيث نجحت هذه البلدان من تحقيق معدلات نمو عالية وتوفير فرص عمل وزيادة معدلات الاجر(عبدالعزيز،176،2011). وهناك بعض الدراسلت التي حاولت الاجابة على العلاقة السببية ما بين الانفتاح التجاري والبطالة ومن ابرز هذه الدراسات دراسة البنك الدولي 1995 والتي تعد من اشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة ما بين الانفتاح التجاري وسوق العمل والتي استندت الى التجارب الملموسة من بعض البلدان في اسيا وافريقيا واوروبا، اذ اوضحت الصلة القوية القائمة بين النمو الاقتصادي وظروف العمل لكنه يتطلب زيادة الاستثمار في راس المال البشري والمادي لكي يتم احداث تغيرات في هيكل العمالة وزيادة كبيرة في الانتاجية، عموما ترى هذه الدراسة ان الانفتاح التجاري وسيلة لتحسين اوضاع العمال خاصة في الدول النامية، وعليه يستوجب على هذه الدول التوجه نحو تبني سياسة تشجيع الصادرات وفتح اسواقها الداخلية اذ ان ذلك سيكون له اثار ايجابية مباشر على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم احداث زيادة في الطلب على العمالة (عبدالمجيد والطائي،2018، 18).

دراسات سابقة

1- دراسة (دليلة طالب) 2016

تحاول هذه الدراسة إلى قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2013) ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما معدل الدخل الفردي بالأسعار الحقيقية فاستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ويستند هذا التحليل إلى طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا OLS Modified-Fully) ، فكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأبرزت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- دراسة (سردار باداوةيي) و اخرون (2021)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري و معدلات البطالة و التضخم في تركيا للمدة 1990- 2020 باستخدام النموذج تصحيح الخطأ (VECM) حيث استنتجت الدراسة بان هناك علاقة طويلة الاجل عكسية بين الانفتاح التجاري و البطالة ، كما أظهرت الدراسة بان هنالك علاقة طويلة الاجل عكسية تتجه من التضخم مقابل الانفتاح التجاري. حيث تمكن الدراسة من تفسير 70 % من التغيرات الحاصلة في بيانات التضخم و البطالة في تركيا و التي حصلت بسبب التغيرات الحاصلة في درجة الانفتاح التجاري في هذا البلد.

3- دراسة Gabriel Felbermayr و اخرون

تحاول هذه الدراسة نموذجا تجريبيًا قويًا على المدى الطويل ، يكون الانفتاح التجاري سببا بانخفاض معدل البطالة الهيكلية. و تقوم الدراسة بالتحقق من ذلك باستخدام: (1)بيانات لوحة السلسلة الزمنية من 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، (2) بيانات مقطعية عن مجموعة كبيرة من البلدان. يسمح الهيكل الزمني لبيانات اللوحة بالتعامل مع مخاوف التجانس ، بينما تجعل البيانات المقطعية من تمكن استخدام الانفتاح كأدة من خلال مكونها الجغرافي.

في كلا النموذجين قام الباحثين بإزالة البيانات بعناية من تأثيرات دورة العمل ، بما في ذلك مجموعة من المتغيرات المؤسسية والجغرافية ، وضبط التجارة داخل الدولة. النتائج الرئيسية التي توصل إليها الدراسة من خلال تعريفات مختلفة لمعدلات البطالة وتدابير الانفتاح. ومن اهم النتائج أن الزيادة بنسبة 10 بالمائة في درجة الانفتاح التجاري تقل البطالة بحوالي نقطة مئوية واحدة، علاوة على ذلك تظهر أن الانفتاح يؤثر على البطالة بشكل رئيسي من خلال تأثيرها على (Total factor productivity) ولا تفعل مؤسسات سوق العمل ذلك الا بتأثير الانفتاح.

4- الدراسة (Ikechukwu Nwaka; و اخرون) (2015

تهدف الدراسة في بحث علاقة الانفتاح التجاري و البطالة في نيجيريا . و تحاول هذا البحث في الكشف عن كيفية تفاعل خصائص الدولة والصناعة والشركات في التوازن العام لتحديد استجابات الدول لتحرير التجارة. عندما تمتلك الشركات إنتاجية غير متجانسة ، تختلف البلدان في وفرة العوامل النسبية ، وتتنوع الصناعات في كثافة العوامل ، مما يؤدي انخفاض تكاليف التجارة إلى إعادة تخصيص الموارد الداخلية وذلك من خلال المؤسسات الصناعية في هذه البلدان. كما تولد عمليات إعادة تخصيص الموارد الى ارتفاع معدل الدوران في الوظائف لجميع القطاعات الاقتصادية ، وتحفز افكارا إبداعيًا أكثر نسبيًا في صناعات الميزة النسبية مقارنة بالصناعات غير المؤاتية للمنافسة ، وتحرير الميزة النسبية السابقة لخلق مكاسب إضافية من التجارة ،

وتضعف التحسينات في الإنتاجية الإجمالية مع تحرير البلدان ، بل ويؤثر في خسائر الأجور الحقيقية للعوامل النادرة.

5- الدراسة (Yanikkaya) 2013 ,

تهدف الدراسة في كيفية تأثير تحرير التجارة على معدل نمو العمالة القطاعية في البلدان المتقدمة والنامية. وتشير نتائج التقدير ضمنيا إلى أن الانفتاح التجاري في البلدان النامية ذو الحجم التجاري الكبير لم ينجحوا في خلق فرص العمل. ويمكن تفسير استجابة العمالة الضعيفة والسلبية بشكل عام لأحجام التجارة من خلال استجابة الناتج السلبية للانفتاح التجاري في هذه البلدان. واستنتجت أيضًا إلى أن الارتفاع في حجم التجارة له تأثير سلبي على العمالة الصناعية في البلدان المتقدمة. اما في البلدان النامية فأن الحواجز التجارية لها تأثير إيجابي على العمالة في الصناعة والخدمات ، في حين ان الحواجز التجارية في البلدان المتقدمة لها تأثير سلبي على نمو العمالة في الخدمات. وتشير النتائج الإجمالية للدراسة بان الحواجز التجارية نسبيًا لها آثر سلبي قليل، الا انه في بعض الحالات لها تأثير إيجابي على العمالة في كل من البلدان النامية والمتقدمة ، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري ليس بحد ذاته حلاً لمشاكل البطالة في البلدان النامية ، وكذلك فإنه لم يكن العامل الرئيسي المسؤول عن انخفاض مستويات العمالة في البلدان المتقدمة.

6- الدراسة (Gozgor) 2014

تهدف الدراسة قياس اثر الانفتاح التجاري على معدلات البطالة في الدول الصناعية السبعة (G7)، وتبحث بشكل تجريبي في قياس اثر أربعة مقاييس مختلفة للانفتاح التجاري والعولمة على معدل البطالة في إطار مقطع غير متوازن. والتحليل يركز على دول مجموعة الدول السبعة (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة). تبين النتائج التجريبية المستمدة من تقديرات بيانات اللوحة أنه إلى جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي وحجم السوق ، ان جميع مقاييس الانفتاح التجاري والعولمة ترتبط ارتباطاً وثيقًا وسلبيًا بمعدل البطالة. واستنتجت الدراسة بأن استمرار عملية العولمة بدلاً من الحماية لها أهمية كبيرة في خفض معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تتناول بعض البلدان المختارة في منطقة الشرق الأوسط بضمنها العراق في تطبيق هذه العلاقة, بينما تناولت الدراسات السابقة دول مختلفة, كما أن هذه الدراسة تطبق نموذج قياسي باستخدام طريقة (الأنموذج التجميعي، أنموذج التأثيرات الثابتة، أنموذج التأثيرات العشوائية المعروفة (panel data) بخلاف الدراسات السابقة التي استخدمت الأساليب الكمية, وتتميز ايضا بحداثة الفترة المستخدمة.

. الجانب التطبيقي للبحث

1.2 وصف الأنموذج القياسي:

إن الصيغة العامة للأنموذج المطلوب تقديره وتحليله يأخذ الشكل الآتي:

$$UEM_{it} = \beta_0 + \beta_1 GDP_{it} + \beta_2 FDI_{it} + \beta_3 OP_{it} + \beta_4 POP_{it} + U_{it} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث $i=1,2,\ldots,N$; $t=1,2,\ldots,T$ عدد الدول، N=6 عدد السنوات، وأن:

UEM : المتغير التابع ويمثل معدل البطالة السنوية الحقيقية Unemployment Rate

GDP : المتغير المستقل الأول ويمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دولار) Gross Domestic Product

FDI : المتغير المستقل الثاني ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) Foreign Direct Investment.

OP : المتغير المستقل الثالث ويمثل درجة الانفتاح للتجارة العالمية (%) مقاساً بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي Trade Openness.

POP : المتغير المستقل الرابع ويمثل معدل النمو السكاني السنوي Population Growth Rate.

β_j ; $j=1,2,3,4$: عبارة عن معلمة أو معامل المتغير المستقل (j) في الأنموذج، وهي تقيس تأثير المتغير المستقل (j) على معدل البطالة.

β_0 : عبارة عن معلمة القطع أو الحد الثابت في الأنموذج، وتمثل متوسط معدلات البطالة عندما تكون قيم جميع المتغيرات المستقلة بالأنموذج مساوية للصفر.

U: عبارة عن حد الخطأ في الأنموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة والتي لها تأثير على معدل البطالة مثل الوضع السياسي والأمني للبلد وانتشار الأوبئة وغيرها.

2.2 الأسلوب القياسي المستخدم في البحث:

اعتمد البحث على استخدام نماذج البيانات الطولية أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المجمعة (وفي برمجيات الحاسوب مثل Eviews و Stata وغيرها يطلق عليها التسمية الإنكليزية Panel Data)، حيث يمتاز هذا النوع من البيانات بأنها تتغير على مستويين، التغير على مستوى الأفقي والمتمثل بالبيانات المقطعية، والتغير على مستوى العمودي والمتضمن بيانات السلسلة الزمنية. وقد أكتسب هذا النوع من التحليل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خاصةً في الدراسات الاقتصادية نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء (Frees, 2004: 13). وسيتم بناء وتقدير نماذج بيانات البانل وفق خمس خطوات أساسية وكالآتي:

اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج.

تقدير نماذج بيانات البانل.

اختيار أفضل أنموذج للبيانات.

فحص جودة ملاءمة الأنموذج.

تحليل نتائج تقدير أفضل أنموذج.

وفيما يلي عرضاً موجزاً لهذه الخطوات:

1. اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج:

إن أولى خطوات تقدير الأنموذج القياسي هو اختبار استقرارية أو سكون (Stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج، فإذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة فإن استخدامها في التقدير سيؤدي إلى نتائج مضللة وزائفة أحياناً. وهذا يتطلب اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في دراسات البيانات الطولية المتزنة (عدد الفترات الزمنية متساوٍ لجميع المقاطع العرضية) هو اختبار (LLC) المقترح من

قبـــل (Levin, Lin & Chu, 2002) واختبـــــار (IPS) المقتـــــرح من قبـــل (Im, Pesaran & Shin, 2003) وتنص فرضية العدم في هذا الاختبار على أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير تتضمن جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة، في حين تشير الفرضية البديلة إلى خلاف ذلك، فـإذا كانـت قيمـة P-value أقـل مـن مسـتوى المعنوية (5%) تـرفض فرضيـة العـدم أي السلسـلة الزمنيـة سـاكنة.

2. تقدير نماذج بيانات البانل:

بافتراض أن هناك N من المقاطع العرضية Cross-Sections و T من وحدات الزمن فإن الصيغة العامة لنماذج بيانات البانل هي:

$$Y_{it} = \beta_{0,i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1,2,\dots,N \ ; \ t=1,2,\dots,T \qquad \dots\dots\dots (2)$$

حيث تمثل X_{it} و Y_{it} المشاهدات الخاصة بكل مفردة مقطعية خلال الفترة الزمنية (t).

هناك ثلاثة نماذج اساسية لبيانات البانل وفقاً لأختلاف الأثر الفردي لكل مفردة مقطعية والذي يفترض أن يكون ثابتاً عبر الزمن، هذه النماذج هي (Greene, 2012: 389):

- أنموذج الانحدار التجميعي: Pooled Regression Model (PRM)

ويعرف أيضاً بأنموذج التأثيرات العامة أو المشتركة (common)، في هذا الأنموذج يكون الأثر الفردي لأي مفردة مقطعية ثابت لجميع المقاطع العرضية، بمعنى أنه لا يوجد أي دور للزمن، وبالتالي في هذا الأنموذج سيكون الثابت أو القاطع $\beta_{0,i}$ ومعاملات الانحدار β_j موحدة لجميع المقاطع العرضية. وتكون صيغة هذا الأنموذج كالآتي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1,2,\dots,N \ ; \ t=1,2,\dots,T \qquad \dots\dots\dots (3)$$

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى الأعتيادية Ordinary Least Squares (OLS) في تقدير هذا الأنموذج.

- أنموذج التأثيرات الثابتة: Fixed Effect Model (FEM)

هذا الأنموذج يفترض أن لكل مقطع عرضي حد ثابت (قاطع) خاص به مع كون جميع معاملات الانحدار متطابقة لجميع المقاطع العرضية، بمعنى آخر يفترض هذا الأنموذج أن هناك خطوط انحدار متوازية بعدد المقاطع العرضية. ويأخذ هذا الأنموذج الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0,i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1,2,\dots,N \ ; \ t=1,2,\dots,T \qquad \dots\dots\dots (4)$$

حيث أن متوسط الأخطاء ε_{it} لهذا النموذج هو $E(\varepsilon_{it}) = 0$ وتباينها $V(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$. وتستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variables (LSDV) في تقدير هذا الأنموذج، حيث يتم إضافة متغيرات وهمية Dummy Variables إلى الأنموذج بعدد $(N-1)$ أي $D_j \ ; \ j = 2,3,\dots,N$ حيث:

$$D_j = \begin{cases} 1 & \text{for section j} \\ 0 & \text{for other sections} \end{cases} \qquad \dots\dots\dots (5) \qquad j = 2,3,\dots,N$$

لذلك يصبح الأنموذج (4) كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{j=2}^{N} \alpha_j D_j + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1,2,\dots,N \ ; \ t=1,2,\dots,T$$

حيث تمثل معلمة الحد الثابت للمقطع العرضي الأول. ويمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{j=2}^{N} \alpha_j D_j$ التغير في معلمة القطع β_0، وباعتبار أن α_1 كمية ثابتة لذلك تحذف من المعادلة ليصبح الأنموذج كما يأتي:

$$Y_{it} = \sum_{j=2}^{N} \alpha_j D_j + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1,2,\dots,N \ ; \ t=1,2,\dots,T \qquad \dots\dots\dots (6)$$

- أنموذج التأثيرات العشوائية: Random Effect Model (REM)

في أنموذج التأثيرات الثابتة يتم أفتراض أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط صفر وتباين σ_{ε}^{2}، ولكي تكون معلمات أنموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة، عادة ما يفترض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية، كما أنه ليس هناك ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. وإذا لم يتحقق أحد الفروض أعلاه فإن أنموذج التأثيرات العشوائية يعتبر ملائماً للبيانات، لكون هذا الأنموذج يعامل معلمة القاطع كمتغير عشوائي متوسطه μ أي:

$$\beta_{0,i} = \mu + v_i \;\; ; \;\; i=1,2,\ldots,N \qquad \ldots\ldots\ldots (7)$$

وبتعويض (7) في (2) نحصل على:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \;\; ; \;\; i=1,2,\ldots,N \;\; ; \;\; t=1,2,\ldots,T \qquad \ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث يمثل v_i حد الخطأ في بيانات المقطع (i). ويطلق على أنموذج التأثيرات العشوائية أحياناً بأنموذج مكونات الخطأ Error Components Model بسبب أن الأنموذج (8) يحتوي على مركبتين للخطأ هما v_i و ε_{it} . وتستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) في تقدير الأنموذج (8). إن الشرط الأساسي لتقدير هذا النوع من النماذج هو أن يكون عدد المقاطع العرضية أكبر من عدد المتغيرات المستقلة (الميول) أي (N > k).

3. اختيار أفضل أنموذج للبيانات:

لاختيار الأنموذج الملائم لبيانات البحث من بين النماذج الثلاثة المذكورة سابقاً، تتم المفاضلة أولاً بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة من خلال اختبار إحصائية فيشر (F) المقيدة حسب الصيغة التالية:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1 - R^2_{FEM})/(NT - N - k)} \qquad \ldots\ldots\ldots (9)$$

حيث R^2_{PRM} و R^2_{FEM} تمثلان معاملي التحديد لنموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة على التوالي، و (N) عدد المقاطع، (T) عدد السنوات، (k) عدد المتغيرات المستقلة في الأنموذج. فرضية العدم في هذا الاختبار تبين أن أنموذج الانحدار التجميعي هو الملائم، بينما تشير الفرضية البديلة إلى أن أنموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتتم مقارنة القيمة الاحتمالية P-Value للاختبار مع مستوى المعنوية (%5) (Greene, 2012: 289) .

وإذا تبين أن أنموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، تتم المفاضلة بين أنموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال استخدام اختبار هوسمان Hausman، حيث تنص فرضية العدم هنا على أن أنموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، بينما تنص الفرضية البديلة على أن أنموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وصيغة الاختبار هي: (Hausman, 1978: 1263)

$$H = (\hat{\boldsymbol{\beta}}_{FEM} - \hat{\boldsymbol{\beta}}_{REM})' [\mathbf{V}(\hat{\boldsymbol{\beta}}_{FEM}) - \mathbf{V}(\hat{\boldsymbol{\beta}}_{REM})]^{-1} (\hat{\boldsymbol{\beta}}_{FEM} - \hat{\boldsymbol{\beta}}_{REM}) \qquad \ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث يمثل كل من $\hat{\boldsymbol{\beta}}_{FEM}$ و $\hat{\boldsymbol{\beta}}_{REM}$ متجهي المعلمات المقدرة لنموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية على التوالي، و $\mathbf{V}(\hat{\boldsymbol{\beta}}_{FEM})$ و $\mathbf{V}(\hat{\boldsymbol{\beta}}_{REM})$ تمثلان مصفوفتي التباين والتباين المشترك للمعلمات المقدرة للنموذجين على التوالي. وتتبع الإحصائية (H) توزيع مربع كاي (χ^2)، لذلك سيتم مقارنة القيمة الاحتمالية لإحصائية (χ^2) مع مستوى المعنوية (%5).

4. فحص جودة ملاءمة الأنموذج:

يتضمن مجموعة من الاختبارات:

الاختبار الأول، هو اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج من خلال اختبار (Jarque-Bera) لبواقي الأنموذج، حيث تحسب قيمة J-B من العلاقة الآتية:

$$J\text{-}B = \frac{NT}{6}\left[\beta_1^2 + \frac{(\beta_2 - 3)^2}{4}\right] \qquad \ldots\ldots\ldots (11)$$

حيث β_1: معامل الالتواء للبواقي، β_2: معامل التفلطح للبواقي. وتتم مقارنة القيمة الاحتمالية P-Value للاختبار مع مستوى المعنوية (%5) (Jarque & Bera, 1980: 257).

الاختبار الثاني، هو اختبار خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في قيم البواقي، حيث أنه في بيانات البانل لا يعوّل كثيراً على اختبار دربن- واتسن خاصةً عندما تكون هناك متغيرات بفجوات إبطاء (Baum & Schaffer, 2013). ومن الاختبارات البديلة والشائعة هو اختبار Breusch-Godfrey الذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\chi^2 = (NT - p).R^2 \quad \ldots\ldots\ldots (12)$$

حيث (p) هي عدد فترات إبطاء حد الخطأ و (R^2) معامل التحديد لمعادلة انحدار مربع البواقي (Resid_t^2) على جميع المتغيرات المستقلة لأفضل أنموذج. وتتم مقارنة القيمة الاحتمالية للاختبار مع مستوى المعنوية (5%) (علي، 2023: 104).

الاختبار الثالث، هو اختبار خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity) في قيم البواقي، فعندما يكون تباين أخطـاء الأنموذج (البواقي) غير متجانس يعني ذلك أن الأخطاء ستمثل دالة للمتغيرات المستقلة، وبالتالي سترتبط هذه الأخطاء مع المتغيرات المستقلة مما يشوه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وينعكس ذلك على نتائج التقدير. من الاختبارات الشائعة التي تستخدم في البيانات الطولية للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين بين بواقي الأنموذج هو اختبار تجانس التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)، الذي يعتمد على إجراء انحدار مربع البواقي في السنة الحالية أي (Resid_t^2) كمتغير تابع على انحدار مربع البواقي في السنة السابقة أي (Resid_{t-1}^2) كمتغير مستقل، ولكي يكون تبايـــن البواقي متجانس (ثابت) يجب أن لا يكون هناك تأثير معنوي من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع، ثم تحسب إحصاءة مربع كاي (χ^2) من خلال ضرب عدد المشاهدات بمعامل التحديد لهذا الأنموذج، ومن ثم تقارن القيمة الاحتمالية للاختبار مع مستوى المعنوية (5%) (Engle, 1982).

الاختبار الرابع، هو اختبار خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة: هنا تنص فرضية العدم على عدم وجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، بينما تشير الفرضية البديلة إلى خلاف ذلك. من طرق الكشف عن هذه الظاهرة هو حساب عامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير مستقل. فإذا كانت $\mathrm{VIF} \geq 10$ لمتغير مستقل واحد على الأقل عندئذ ترفض فرضية العدم، فهذا يدل على وجود هذه المشكلة في الأنموذج في هذه الحالة يجب معالجة المشكلة. ولضمان عدم حصول هذه المشكلة يجب أن تكون القيمة المطلقة لجميع معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة في الأنموذج أقل من (0.95) .(Zhang, 2020).

3.2 النتائج والمناقشة:

تم الاعتماد على برمجية الإحصاء والاقتصاد القياسي Eviews-12 في تحليل بيانات البحث المتمثلة في عينة مكونة من ستة من بلدان الشرق الأوسط، وبذلك اصبح ترتيب البلدان عند إدخالها في البرمجية على النحو الآتي: العراق (1)، تركيا (2)، لبنان (3)، أرمينيا (4)، الأردن (5)، إيران (6) خلال المدة (2010-2020) وبذلك يكون عدد المشاهدات (66=11*6) لكل متغير من متغيرات البحث. وعلى ضوء مراحل التحليل الإحصائي المشار إليها سابقاً، فقد كانت النتائج على النحو الآتي:

1. اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج:

الجدول (1): نتائج اختباري (LLC) و (IPS) لجذر الوحدة لمتغيرات دالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث للمدة (2010-2020)

Variables	Level		One Difference	
	LLC	IPS	LLC	IPS
UEM	1.8010* (0.036)	3.4304** (0.000)	___	___
GDP	7.4723** (0.000)	8.3381** (0.000)	___	___
FDI	3.8886** (0.000)	*1.7887 (0.037)	___	___
OP	1.7415* (0.041)	2.8479** (0.002)	___	___
POP	**14.8515 (0.000)	7.1922** (0.000)	___	___

القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value	** significant at 1% level
	* significant at 5% level

مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

يلاحظ من نتائج الجدول أن القيم الاحتمالية لاختباري (LLC) و (IPS) للسلاسل الزمنية لجميع متغيرات دالة البطالة (معدل البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة الانفتاح للتجارة الخارجية، معدل نمو السكان) عند المستوى (Level) كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات لا تحتوي على جذر الوحدة، بالتالي فإنها تعتبر ساكنة أو مستقرة بالمستوى.

2. تقدير نماذج بيانات البانل:

بتقدير كل من أنموذج الانحدار التجميعي، أنموذج التأثيرات الثابتة، وأنموذج التأثيرات العشوائية وفق المعادلات (2)، (6) و (8) على التوالي، تم الحصول على النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (2): نتائج تقدير نماذج البانل لدالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث للمدة (2010-2020)

Variables	Pooled regression Model (PRM)	Fixed Effect Model (FEM)	Random Effect Model (REM)
C	10.33832	19.57525	16.65062
GDP_t	-0.003040	-0.008328	-0.004831
FDI_t	-0.247936	0.092654	-0.293307
OP_t	0.105728	-0.081280	-0.001286
POP_t	-1.801652	0.333956	-0.941309
R-squared	0.680308	8744680.	0.508903
Adjusted R-sq.	0.659345	8542880.	0.476700
F-statistic	32.45224	489.4163	15.80294
Prob(F-statistic)	0.000	0.000	0.000

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

تشير نتائج الجدول (2) إلى أن النماذج الثلاثة كانت معنوية عند المستوى (1%) اعتماداً على القيم الاحتمالية لاختبار (F)، ولكن هناك تباين كبير في نتائج النماذج من حيث قيم المعلمات المقدرة وقيم معاملات التحديد، لذلك ينبغي المفاضلة بين هذه النماذج لاختيار أكثرها ملاءمةً للبيانات.

3. اختيار أفضل أنموذج للبيانات:

أولاً: المفاضلة بين نموذجي (PRM) و (FEM):

للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة (FEM) تم استخدام اختبار إحصائية فيشر (F) المقيدة حسب الصيغة (9) وكانت النتائج كما بالجدول (3).

الجدول (3): نتائج اختبار فيشر (F) للمفاضلة بين نموذجي (PRM) و (FEM) لدالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث للمدة (2010-2020)

Redundant Fixed Effects Tests Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	**79.8407	(5 , 56)	0.000

**	significant at 1% level

المصدر مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

تشير نتائج الجدول (3) واعتماداً على القيمة الاحتمالية لاختبار (F) والبالغة (0.000) والتي هي أقل من (1%) إلى أن الاختبار معنوي عند المستوى (1%)، وبذلك فإن أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو أفضل من أنموذج الانحدار التجميعي لتقدير دالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث للمدة (2010-2020).

ثانياً: المفاضلة بين نموذجي (FEM) و (REM):

أما لغرض المفاضلة بين أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) وأنموذج انحدار التأثيرات العشوائية (REM) تم استخدام اختبار Hausman حسب الصيغة (10)، حيث كانت نتائج الاختبار كما في الجدول الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار هوسمان Hausman للمفاضلة بين نموذجي (FEM) و (REM) لدالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث للمدة (2010-2020)

Correlated Random Effects - Hausman Test Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		12.4460*	4	0.014
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
GDP_t	-0.002140	-0.004831	0.000005ns	0.235
FDI_t	-0.325249	-0.293307	0.001243ns	0.365
OP_t	-0.018446	-0.001286	0.000036**	0.004
POP_t	-0.804823	-0.941309	0.002700**	0.008
** significant at 1% level * significant at 5% level n.s not significant				

المصدر مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار Hausman معنوية عند المستوى (5%)، مما يعني أن أنموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل من نموذج التأثيرات العشوائية لتقدير دالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث خلال المدة (2010-2020).

4. فحص جودة ملاءمة الأنموذج:

يظهر الجدول (5) أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية لأفضل أنموذج قياسي مقدر لدالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث خلال المدة (2010-2020).

الجدول (5): نتائج الاختبارات التشخيصية لأنموذج التأثيرات الثابتة للبطالة للبلدان المختارة بالدراسة للمدة (2010-2020)

	Test	Statistic	Value	Prob.
Normality	Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.5168n.s	0.468
Breusch-Godfrey	Autocorrelation	Chi-Square	3.0592n.s	0.999
ARCH	Heteroskedasticity	Chi-Square	3.5527n.s	0.169
n.s not significant				

المصدر مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

يتبين من الجدول (5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت (0.468) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني أن الاختبار غير معنوي وبالتالي قبول فرضية العدم وهذا تأكيد على أن البواقي المتولدة من الأنموذج القياسي المقدر تتبع التوزيع الطبيعي. كما يوضح الجدول (5) أن بواقي الأنموذج القياسي المقدر لا ترتبط مع بعضها استناداً إلى اختبار Breusch-Godfrey

للارتباط الذاتي حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (5%). فضلاً عن تجانس (ثبات) تباين البواقي من خلال اختبار ARCH الذي كانت قيمته الاحتمالية أكبر من (5%).

ويوضح الجدول (6) يعرض نتائج عوامل تضخم التباين المركزية Centered VIF الخاصة باختبار مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة لأنموذج البطالة القياسي المقدر.

الجدول (6): نتائج اختبار مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين متغيرات أنموذج البطالة المقدر

Variable	Centered VIF
GDP_t	1.787
FDI_t	1.256
OP_t	2.642
POP_t	1.538

المصدر مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

يتبين من الجدول (6) أن جميع عوامل تضخم التباين المركزية كانت أقل من (10) مما يعني خلو أنموذج البطالة القياسي المقدر من مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين متغيراته المستقلة. وتأكيداً على ذلك نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط (كقيم مطلقة) بين المتغيرات المستقلة بالأنموذج كانت أقل من (0.95) كما يظهر ذلك من خلال مصفوفة معاملات الارتباط في الجدول (7) أدناه.

الجدول (7): مصفوفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات المستقلة لأنموذج التأثيرات الثابتة للبطالة للبلدان المختارة بالبحث للمدة (2010-2020)

	GDP_t	FDI_t	OP_t	POP_t
GDP_t	1.000 (0.000)			
FDI_t	-0.359** (0.003)	1.000 (0.000)		
OP_t	-0.632** (0.000)	0.435** (0.000)	1.000 (0.000)	
POP_t	-0.196n.s (0.113)	0.187n.s (0.132)	0.555** (0.000)	1.000 (0.000)
** significant at 1% level القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value ns not significant				

المصدر مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

يلاحظ من مصفوفة الارتباطات وعلى ضوء القيم الاحتمالية لمعاملات ارتباط بيرسون والتي هي أقل من مستوى المعنوية (1%) وجود ارتباطات معنوية بين المتغيرات المستقلة وعلى النحو الآتي:

وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر، انخفض الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ودرجة الانفتاح للتجارة العالمية (OP)، فكلما زادت درجة الانفتاح للتجارة العالمية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ودرجة الانفتاح للتجارة العالمية (OP)، فكلما زادت درجة الانفتاح للتجارة العالمية، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح للتجارة العالمية (OP) ومعدل نمو السكان (POP)، فكلما زادت درجة الانفتاح للتجارة العالمية، زاد معدل نمو السكان، والعكس صحيح.

كما يلاحظ من مصفوفة الارتباطات وعلى ضوء القيم الاحتمالية لمعاملات ارتباط بيرسون والتي هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) عدم وجود ارتباطات معنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل نمو السكان (POP)، وكذلك بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومعدل نمو السكان (POP).

5. تحليل نتائج تقدير أفضل أنموذج:

وجدنا مما سبق أن افضل أنموذج لدالة البطالة للبلدان المختارة بالبحث هو أنموذج التأثيرات الثابتة، وبإضافة المتغيرات الوهمية إلى الأنموذج وإعادة تقديره نحصل على الآتي:

الجدول (8): نتائج تقدير أنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) لدالة البطالة للبلدان المختارة بالدراسة للمدة (2010-2020)

Dependent Variable: UEM_t

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Sample (adjusted): 2010 2020

Periods included: 11

Cross-sections included: 6

Total panel (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.20498	0.790313	21.7698**	0.000
GDP_t	-0.008330	0.000710	-11.7371**	0.000
FDI_t	0.092631	0.018855	4.91279**	0.000
OP_t	-0.081274	0.004293	-18.9303**	0.000
POP_t	0.334132	0.030348	11.0101**	0.000
D_{2t}	4.080082	0.630066	6.47563**	0.000
D_{3t}	-2.870083	0.434217	-6.60979**	0.000
D_{4t}	7.079243	0.446566	15.8526**	0.000
D_{5t}	4.340688	0.479365	9.05507**	0.000
D_{6t}	1.591376	1.071812	1.484752ns	0.143
R-squared	0.887462	Mean dependent var		8.585475
Adjusted R-squared	0.885447	S.D. dependent var		5.969346
F-statistic	490.053**	S.E. of regression		1.085620
Prob(F-statistic)	0.000	Sum squared resid		66.00000

** significant at 1% level

ns not significant

مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

وللتأكد من أهمية إضافة المتغيرات الوهمية إلى الأنموذج ومدى معنويتها نقوم بإجراء اختبار والد Wald حيث كانت نتائجه كما في الجدول (9). حيث تشير نتائج الاختبار واعتماداً على القيم الاحتمالية لاختباري (F) و (χ^2) والتي كانت أقل من (1%)، مما يعني أن اختبار والد معنوي عند المستوى (1%)، وهذا يشير إلى أن هناك أهمية معنوية لإضافة المتغيرات الوهمية (D2, D3, D4, D5, D6) إلى الأنموذج.

الجدول (9): نتائج اختبار والد Wald لأهمية إضافة المتغيرات الوهمية إلى أنموذج التأثيرات الثابتة للبطالة للبلدان المختارة بالدراسة للمدة (2010-2020)

Wald Test

Test Statistic	Value	df	Prob.
F-statistic	699.6888**	(5 , 56)	0.000
Chi-square	3498.444**	5	0.000
Null Hypothesis: $\alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Error	
α_2	4.080082	0.630066	
α_3	-2.870083	0.434217	
α_4	7.079243	0.446566	
α_5	4.340688	0.479365	
α_6	1.591376	1.071812	
** significant at 1% level			

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

يتبين من الجدول (8) ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي $(\mathbf{GDP_t})$: للناتج المحلي الإجمالي تأثير معنوي سالب ضعيف جداً في معدل البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الشرق الأوسط المختارة بالبحث بمليار دولار، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معدل البطالة فيها بـ (0.008%).

- الاستثمار الأجنبي المباشر $(\mathbf{FDI_t})$: للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي موجب ضعيف في معدل البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الشرق الأوسط المختارة بالبحث بمليار دولار، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ (0.093%). وتناقض هذه النتيجة منطوق النظرية الاقتصادية.

-درجة الانفتاح للتجارة العالمية (OPt): للانفتاح للتجارة العالمية تأثير معنوي سالب ضعيف في معدل البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة درجة الانفتاح للتجارة العالمية في بلدان الشرق الأوسط المختارة بالبحث بـ (1%)، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معدل البطالة فيها بـ (0.081%).

- معدل نمو السكان $(\mathbf{POP_t})$: لمعدل النمو السكاني تأثير معنوي موجب في معدل البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة معدل نمو سكان بلدان الشرق الأوسط المختارة بالبحث بـ (1%)، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ (0.334%).

- المتغير الوهمي (D2t): للمتغير الوهمي الخاص بدولة تركيا مقارنةً بالعراق (دولة المقارنة) تأثير معنوي موجب على البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، وأن معدل البطالة في تركيا يتجاوز معدل البطالة في العراق بـ (4.0801%).

- المتغير الوهمي (D3t): للمتغير الوهمي الخاص بدولة لبنان مقارنةً بالعراق (دولة المقارنة) تأثير معنوي سالب على البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، وأن معدل البطالة في لبنان يقل عن معدل البطالة في العراق بـ (2.870%).

- المتغير الوهمي (D4t): للمتغير الوهمي الخاص بدولة أرمينيا مقارنةً بالعراق (دولة المقارنة) تأثير معنوي موجب على البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، وأن معدل البطالة في أرمينيا يتجاوز معدل البطالة في العراق بـ (7.079%).

- المتغير الوهمي (D5t): للمتغير الوهمي الخاص بدولة الأردن مقارنةً بالعراق (دولة المقارنة) تأثير معنوي موجب على البطالة وعند مستوى معنوية (1%)، وأن معدل البطالة في الأردن يتجاوز معدل البطالة في العراق بـ (4.341%).

- المتغير الوهمي (D6t): ليس هناك تأثير معنوي للمتغير الوهمي الخاص بدولة أيران مقارنةً بالعراق (دولة المقارنة)، وأن الفرق في معدل البطالة بين الدولتين لا يتجاوز (1.591%).

بلغت القدرة التفسيرية لأنموذج التأثيرات الثابتة الذي يمثل دالة البطالة لبلدان الشرق الأوسط المختارة بالبحث للمدة (2010-2020) تجاوزت (88%)، بمعنى أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة الانفتاح للتجارة العالمية ومعدل نمو السكان تفسر ما نسبته (88%) من معدل البطالة في البلدان المختارة بالبحث، بينما ما نسبته (12%) من معدل البطالة يُفسر من قبل الأوضاع السياسية والأمنية والعوامل الأخرى غير القابلة للقياس.

ارتفاع معنوية الأنموذج ككل، فضلاً عن عدم تضمنه لأي أية مشكلة من مشاكل النماذج القياسية، بالتالي فإنه يمثل هذه العلاقة خير تمثيل ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة في معدل البطالة، كما يظهر ذلك الشكل البياني (1) الذي يظهر فيه التقارب الكبير بين المعدلات الفعلية للبطالة (المنحنى ذو اللون الأحمر) وبين المعدلات المتنبأ بها من خلال الأنموذج القياسي المقدر (المنحنى ذو اللون الأخضر)، إضافةً إلى الأخطاء أو البواقي (المنحنى ذو اللون الأزرق) التي تمثل الفرق ما بين المعدلات المتناظرة الفعلية والمتنبأ بها للبطالة، حيث كان نطاق هذه البواقي ضيق نسبياً ومحصوراً بين (-2.8%) و (+4.8%).

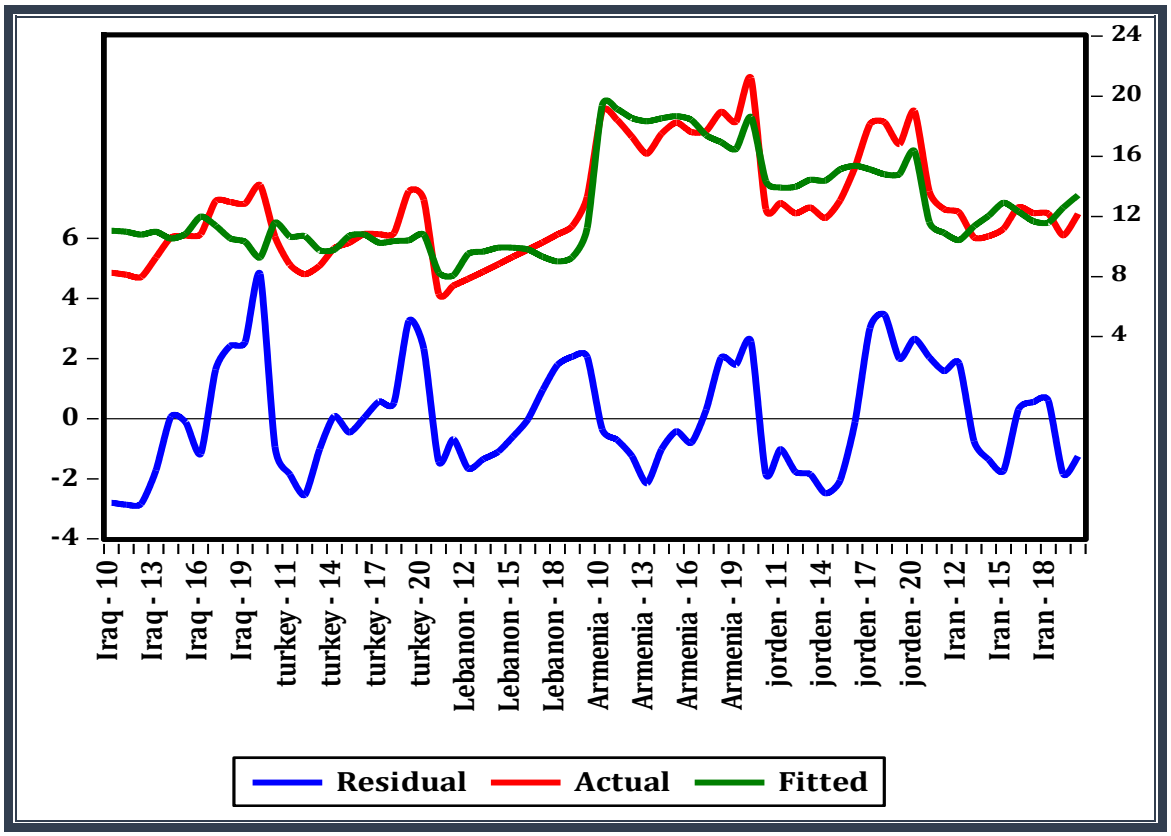

المصدر : مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات البحث

الشكل (1): معدلات البطالة لبلدان الشرق الأوسط المختارة بالبحث للمدة (2010-2020) الفعلية والمتنبأ بها من خلال الأنموذج القياسي المقدر

3- الاستنتاجات:

توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :-

للانفتاح الاقتصادي تأثير معنوي سالب ضعيف على معدل البطالة فعند زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط المختارة بالدراسة بـ (1%)، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معدل البطالة فيها بـ (0.081%).

لمعدل النمو السكاني تأثير معنوي موجب في معدل البطالة ، فعند زيادة معدل نمو سكان بلدان الشرق الأوسط المختارة بالدراسة بـ (1%)، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ (0.334%).

للناتج المحلي الإجمالي تأثير معنوي سالب ضعيف جداً في معدل البطالة فعند زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الشرق الأوسط المختارة بالدراسة بمليار دولار واحد، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معدل البطالة فيها بـ (0.008%).

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي موجب ضعيف في معدل البطالة فعند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الشرق الأوسط المختارة بالبحث بمليار دولار واحد، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ (0.093%)، وتناقض هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية.

تشير نتائج الاختبار واعتماداً على القيم الاحتمالية لاختباري (F) و (χ^2) والتي كانت أقل من (1%)، مما يعني أن اختبار والد wald معنوي عند المستوى (1%)، وهذا يشير إلى أن هناك أهمية معنوية لإضافة المتغيرات الوهمية (D2, D3, D4, D5, D6) إلى الأنموذج.

ارتفاع معنوية الأنموذج ككل، وعدم تضمنه لأية مشكلة من مشاكل النماذج القياسية، وبالتالي فإنه يمثل هذه العلاقة خير تمثيل في الاعتماد عليها للتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة في معدل البطالة.

4- التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها هذه الدراسة فإن أهم التوصيات هي كلآتي :-

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحرير التجارة العالمية وانفتاح اقتصاديات العالم على بعضها البعض هو تيار يصعب الوقوف في وجهه، ومثل هذا الانفتاح له مخاطر على الاقتصاديات الصغيرة قليلة الموارد، فإن الدراسة توصي متخذي القرار الاقتصادي في دول الشرق الاوسط بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لكي تتمكن من منافسة السلع الواردة من االعالم الخارجي .

يجب على الدول شرق الاوسط البحث في آليات ونماذج تصحيح الاختلالات في اقتصادياتها ذاتيا ومحاولة التخلص من التبعية وخلق ارادة وطنية كخطوة أولى لصنع التنمية الحقيقية .

التأكيد على ان الانفتاح االاقتصادي لاي دولة يجب أن تكون قادرة على المنافسة وعلى المستوى العالمي

ضرورة وضع البرامج التنموية الملائمة لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

المراجع:

-الشهري، شروق علي, محمد، نشوى مصطفى، (2002)، اثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية، مجلة جامعة الملك سعود ،العدد3، الرياض.

- مباركي، عبدالإله و فيصل، مختاري ،(2020)، اثر الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 1970-2016، مجلة المالية والاسواق، المجلد7، العدد3.

- صباح، قروي ،(2020)، دراسة تقيمية لأثر آليات الانفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد1، 2020.

- باشا، رابح حمدي و دحماني، سماعيل، (2013) ، علاقة الانفتاح التجاري بظاهرةالبطالة في الجزائر خلال الفترة1988-2010

- مجلة جديد الاقتصاد العدد8،الجزائر.

-الجبوري، ميسون عباس حسين ،(2019) الانفتاح الاقتصادي وآثاره واثارخ في عهد الرئيس محمد انور السادات، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد104 ،المجلد25.

-علي، أمنة محمد ،(2012)، العراق ودول الحوار...سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد52.

-.عيسى، سعد صالح واسماعيل،عطيه محمد ،(2018)، قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2016)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد3، العدد43.

-عبدالمجيد ،علي اسماعيل والطائي ،علي عمران حسين ،(2018)، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد16،العدد4.

-مراد، بايك ،(2013)، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، رسالة ماجستير في العلوم الاقصادية، جامعة تلمسان-الجزائر.

-.عبدالعزيز، عبدوس،(2011)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان-الجزائر.

- حورية، بوسبعين و مريم، ناوي ،(2014)، اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة اكلي محند اولحاج، جزائر.

- جودة، ندوة هلال وعيسى ،رجاء عبدالله ،(2010)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد12، العدد3.

-عودة، محمد حسن ،(2016)، دراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة13، المجلد الاول، العدد37.

-الشعيبي، محمد الصغير قاسم ،(2004)، تأثير السياسات، تاثير سياسات منظمة التجارة العالمية على صياغة الاستراتيجية الشاملة لمنظمات صناعة الادوية الاردنية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة موصل.

- خالد، تومي و هجيرة، معطي ،(2017)، اثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ، الجزائر.

-باداواي سردار عثمان خضر وآخرون،(2021)، قياس وتحليل اثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990-2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة19،العدد70.

-Afzaal, A. (2011). "The Impact of Population Growth on Socio-economic Development: Pakistan Experience", M.Sc. Thesis, KDI School of Public Policy and Management, Seoul, Republic of Korea.

-Baum, C.F. & Schaffer, M.E. (2013). "A General Approach to Testing for Autocorrelation", Stat Conference, New Orleans: 1-44.

-Engle, R.F. (1982). "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation", Econometrica, Vol.(50), No.(4): 987-1007.

-Frees, E.W. (2004). "Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences", Cambridge University Press, London.

-Greene, W.H. (2012). "Econometric Analysis", 7th edition, Pearson, USA.

-Hausman, J. (1978). "Specification Test in Econometrics", Econometrica, Vol.(46), No.(6): 1251-1271.

-m, K.S., Pesaran, M.H. & Shin, Y. (2003). "Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels", Journal of Econometrics, Vol.(115): 53-74.

-Jarque, C.M. & Bera, A.K. (1980). "Efficient Test for Normality, Homoscedasticity and Serial Independence of Regression Residuals", Economics Letters, Vol.(6): 256-259.

-Levin, A., Lin, C.F. & Chu, C.S. (2002). "Unit Root Tests in Panel Data: Asymptotic and finite-sample properties," Journal of Econometrics, Vol.(108), No.(1): 1-24.

-Warrad, T.A. (2018). "Trade Openness, Economic Growth and Unemployment Reduction in Arab Region", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.(8), No.(1): 179-183.

-Zhang, T., Zhou, X.P. & Liu, X.F. (2020). "Reliability Analysis of Slopes using the Improved Stochastic Response Surface Methods with Multicollinearity", Engineering Geology, Vol.(271), 105617.

-Gabriel Felbermayr, Julien Prat, Hans-Jörg Schmerer (2009) Trade and nemployment: What Do the Data Say? IZA Discussion Paper No. 4184

-Ikechukwu Nwaka; Kalu Uma and Gulcay Tuna, (2015), Trade openness and unemployment: Empirical evidence for Nigeria, The Economic and Labour Relations Review, 26, (1), 117-136

-Halit Yanikkaya, 2013. "Is trade liberalization a solution to the unemployment problem?," Portuguese Economic Journal, Springer;Instituto Superior de Economia e Gestao, vol. 12(1), pages 57-85, April.

-Giray Gozgor, (2014) The impact of trade openness on the unemployment rate in G7 countries , The Journal of International Trade & Economic Development An International and Comparative Review . Volume 23- Issue 7

پێوانەکردنی کاریگەری کرانەوة ئابووری لەسەر ڕێژەی بێکاری لە هەندێک وڵاتی هەڵبژێردراوی ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست بۆ ماوەی (۲۰۱۰-۲۰۲۰) ڤاکسینی زۆرەملێ دژی ڤایرۆسی کۆرۆنا: لێکۆڵینەوەیەکی فیقهی شیکاری

ماریە حمد عزیز
کۆلێژی بەڕیوەبردن و ئابوری،زانکۆی سەلاحەددین-هەولێر
maria.aziz@su.edu.krd

توانا فاضل صالح
کۆلێژی بەڕیوەبردن و ئابوری،زانکۆی سەلاحەددین-هەولێر
twana.salih@su.edu.krd

پوختە

ئەم توێژینەوەیە ئامانجی نیشاندانی کاریگەری کرانەوة ئابووری هەندێک لە وڵاتانی ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاستە لەسەر ڕێژەی بێکارییان، و بۆ گەیشتن بەم مەبەستەش مۆدێلی پانێڵ بەکارهێنرا کە داتای زنجیرە کاتییەکان و داتای بڕبڕەیی لە ماوەی ساڵانی 2010-2020 تێکەڵ دەکات. ، لەسەر نمونەیەک کە پێکهاتووە لە شەش وڵات لە ناوچەی هەڵبژێردراوی ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست ئەوانیش بریتین لە: عێراق، تورکیا، ئوردن، ئێران، ئەرمینیا و لوبنان. ئەنجامە بەدەست هێنراوەکان پەیوەندییەکی لاوازی نێوان نیشاندەرەکانی کراوەیی ئابووری و بێکارییان لە لایەک نیشان دا، کراوەیی بەڕووی بازرگانی جیهانیدا کاریگەرییەکی بەرچاوی نەرێنی لاوازی لەسەر ڕێژەی بێکاری هەیە کە بە ڕێژەی بازرگانی دەرەکی بەرامبەر بە بەرهەمی ناوخۆیی نوێنەرایەتی دەکرێت لە بەشێک لە پاشەکشە لێکۆڵینەوەکراوەکان لە لایەکی دیکەوە هەربۆیە دەتوانرێت بڵێین کە کراوەیی بازرگانی دیاریکەرێکی سەرەکی بێکاری نەبووە لە ناوچەی ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست.

ووشە سەرەتاییەکان: : کرانەوەي ئابووری. تیکراي بێکاری . خۆرهەلاتی ناوەراست . وەبەرهێنانی ڕاستەوخۆی بیانی

Measuring the Impact of Economic Openness on Unemployment Rates in Some Selected Middle Eastern Countries for the Period (2010-2020)

Maria hamad aziz
College of administration and economics,Salahaddin University-Erbil
maria.aziz@su.edu.krd

Twana fadhil Salih
College of administration and economics,Salahaddin University-Erbil
twana.salih@su.edu.krd

Abstract

This study aims to show the impact of the openness of the economies of some countries in the Middle East on their unemployment rates, and to achieve this purpose, Panel models were used that mix time series data and cross-sectional data during the period 2010-2020, on a sample consisting of six countries from the selected Middle East region They are: Iraq, Turkey, Jordan, Iran, Armenia and Lebanon. The results obtained showed weak correlations between indicators of economic openness and unemployment on the one hand, openness to world trade has a weak negative significant effect on the unemployment rate represented by the ratio of foreign trade to GDP in part of the studied regressions on the other hand, and therefore it can be said that Trade openness was not a major determinant of unemployment in the Middle East region.

Keywords: economic openness. Unemployment Rate. Middle East. Foreign Direct Investment